التقرير النهائى لعمليات الفحص و التدقيق الشرعي

لمجموعة شركات بكرة القابضة للاستثمارات المالية

شركة معاملات للإستشارات المالية و الشرعية

بتاريخ 10 أكتوبر 2026

Table of Contents

البند الاول : المقدمة 3

أولاً : نطاق عمل التقرير: 3

ثانياً: فترة المراجعة : 3

ثالثاً: الغرض من المراجعة : 3

رابعاً : أسس اختار العينة محل الفحص والمراجعة : 4

البند الثاني: الملاحظات التي اسفر عنها التدقيق الشرعى 4

أولاً : صندوق استثمار بكرة للاستثمار في المعادن المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (متعدد الإصدارات) 4

ثانياً : منتجي (التوفير وكارت المعاش) المتوافقين مع حكام ومبادئ الشريعة الاسلامية: 7

ثالثا : منتج شركة بكرة للتصكيك مشروع صكوك المضاربة الإصدار الأول بمبلغ 3 مليار جم والمتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية : 8

البند الثالث : نتائج الفحص والتدقيق الشرعي علي أعمال شركة بكرة القابضة : 10

البند الرابع: التوصية العامة 10

بسم الله الرحمن الرحيم

بناءً على التكليف الصادر عن شركة بكرة القابضة للاستثمارات المالية (المشار إليها فيما بعد بـ "الشركة")، والمتضمن إجراء أعمال التدقيق الشرعي على أنشطة ومُنتجات الشركة؛ فقد قام فريق التدقيق الشرعي بإنجاز مهام الفحص والمراجعة الشاملة لكافة المعاملات والأعمال، وذلك للتحقق من مدى التزامها التام بالتوصيات والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للشركة.

ويُقدّم هذا التقرير النتائج النهائية لعمليات الفحص والتدقيق الشرعي التي غطت الفترة الممتدة من شهر مارس 2025 وحتى شهر يونيو 2026، والتي استغرقت قرابة شهرين

وفي هذا السياق، يتقدم فريق التدقيق بخالص الشكر والتقدير لفريق العمل بشركة بكرة على تعاونهم البنّاء والمثمر في تقديم كافة المستندات المطلوبة والرد على الاستفسارات بكل مهنية.

البند الاول : المقدمة

أولاً : نطاق عمل التقرير:

شملت أعمال المراجعة والتدقيق أنشطة مجموعة شركات بكرة فيما يتعلق بالمعاملات والمنتجات المُصممة لتكون متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتحديداً المعاملات التالية :-

- صندوق استثمار بكرة للاستثمار في المعادن (متعدد الإصدارات) " –الشكمجية."
- إصدار الأول لشركة بكرة للتصكيك (ش.م.م) بقيمة ثلاثة مليارات جنيه مصري، والمخصص لتمويل مشروع شركة "أمان للمشروعات" (قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر).
- حسابات التوفير وبطاقات المعاش.

ثانياً: فترة المراجعة :

أجريت أعمال المراجعة والتدقيق الشرعي لجميع المعاملات والأنشطة سالفة الذكر خلال الفترة الزمنية الممتدة من شهر مارس 2025 وحتى شهر يونيو 202.

ثالثاً: الغرض من المراجعة :

استهدفت عملية المراجعة تقديم تأكيدٍ مستقل وموضوعي يُثبت التزام مجموعة شركات بكرة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها، فضلاً عن تقييم مدى كفاية وكفاءة الضوابط الرقابية ومبادئ الحوكمة والرقابة الداخلية، وذلك من خلال المحاور الآتية:

- التحقق الشرعي :التأكد من تنفيذ أعمال الشركة بأسلوب يتوافق مع قرارات وتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية بالشركة.

- مطابقة الواقع :مراجعة الموافقات الشرعية للتحقق من تطابقها التام مع ما تم تنفيذه فعلياً على أرض الواقع.
- تقييم المخاطر :رصد وتقييم المخاطر الشرعية المتأصلة في أنشطة الشركة.
- تقديم الرأي الشرعي :إبداء رأي شرعي محايد وموضوعي للجنة الرقابة الشرعية بالشركة حول مدى توافق نظام الرقابة الشرعية المطبق مقارنةً بالنظام والقرارات والموافقات المعتمدة.

رابعاً : أسس اختار العينة محل الفحص والمراجعة :

أعتمَدَ فريق التدقيق الشرعي الخارجي أسلوب "العينة العشوائية الممثلة "في انتقاء وفحص المعاملات والأنشطة محل المراجعة، مقترنةً بتطبيق "منهجية المراجعة المستندة إلى المخاطر الشرعية "

وقد استهدفت هذه المنهجية تركيز عمليات الفحص والتحقق على العقود والأنشطة ذات الأهمية النسبية والمخاطر الشرعية المحتملة، بما يضمن التحقق الدقيق والجامع من مدى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية بالشركة وذلك عن الفترة محل المراجعه.

البند الثاني: الملاحظات التي اسفر عنها التدقيق الشرعي

أولاً : صندوق استثمار بكرة للاستثمار في المعادن المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (متعدد الإصدارات)

1- مدى التوافق الشرعي للتغطية التأمينية المبرمة على أصول الصندوق من المعادن.

تبين من واقع الفحص و التدقيق الشرعى أن التغطية التأمينية الصادرة على أصول الصندوق من المعادن قد تَمّت عن طريق "شركة الدلتا للتأمين"، وهي شركة تأمين تجاري (غير تكافلية) .ولما كان الصندوق يُعد صندوق استثمار مفتوحاً ومتوافقاً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومطروحاً للاكتتاب العام؛ فإن القواعد والمعايير الشرعية الحاكمة تقتضي أن تكون كافة التغطيات التأمينية المبرمة لحماية أصوله وموجوداته صادرة عن إحدى شركات التأمين التكافلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

رد الشركة :

1- الالتزام التنظيمي :خضوع كافة صناديق الاستثمار في المعادن بالسوق المصري دون استثناء لخدمات الحفظ المقدمة من شركة إيجي كاش للحلول النقدية (ش.م.م) المملوكة للبنك المركزي المصري، وذلك التزاماً بإرشادات وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث إنها الجهة المعتمدة والوحيدة المتاحة في السوق المصري لتقديم هذه الخدمة لجميع الصناديق.

2- حدود المسؤولية التعاقدية : إبرام التغطية التأمينية يقع ضمن نطاق المسؤولية التشغيلية والتعاقدية المباشرة لشركة "إيجي كاش" بوصفها أمين حفظ المعادن المعتمد لدى الهيئة العامة للرقابة المالية ، ولا يدخل تحت نطاق التعاقد المباشر لشركة الصندوق أو مدير الاستثمار.

3- محدودية سوق التامين التكافلى :يعاني قطاع التأمين التكافلي في السوق المصري من ندرة عدد الشركات المُرخص لها ومحدودية طاقتها الاستيعابية وتغطياتها التأمينية، مما يشكل صعوبة بالغة في توفير تغطيات تأمينية ضخمة تتناسب مع حجم صناديق المعادن بالسوق المصري مع الأخذ في الإعتبار ان هذا النشاط مستحدث بالسوق المصري.

2- البنك المفتوح لديه حسابات الصندوق.

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعى أن الحساب المصرفي الخاص بـ باصدار صندوق استثمار بكرة للاستثمار في المعادن- والذي يتم من خلاله إيداع وتحويل كافة الأموال والمبالغ المتعلقة بعمليات الاكتتاب— مفتوح لدى "بنك القاهرة) "وهو بنك تجاري تقليدي.

ولما كان الصندوق يُعد صندوق استثمار مفتوحاً ومُعلناً عنه كمنتج متوافق كلياً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ فإن المعايير والضوابط الشرعية المعتمدة تقتضي فتح وإدارة كافة الحسابات المصرفية الخاصة بالصندوق لدى أحد البنوك الإسلامية المرخصة، أو عبر الفروع الإسلامية (معاملات إسلامية) للبنوك التقليدية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري، ضماناً لعزل أموال الصندوق عن أي معاملات أو حسابات بفائدة تقليدية، ولضمان الاتساق التام مع طبيعة وهيئة الصندوق الشرعية

رد الشركة :

أفادت إدارة العمليات بالشركة بالواقع الفني والتشغيلي الحاكم للمسألة وفق الأبعاد التالية:

1. الصفة التعاقدية لأمين الحفظ : يُعد "بنك القاهرة" هو أمين الحفظ المعتمد للإصدار الأول لصندوق المعادن بموجب نشرة الإكتتاب المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية والمعتمدة شرعياً.
2. فورية الاستثمار وتفريغ الحساب : يقتصر دور الحساب على تجميع أموال الراغبين في الاستثمار، ويتم توجيه المبالغ واستثمارها في ذات اليوم وفقاً لقواعد الاستثمار المحددة بآلية الصندوق دون إبقاء سيولة معطلة بالحساب وتتمثل السيولة المتبقية فقط في تغطية إحتياجات التخارج للعملاء.
3. انتفاء العوائد التقليدية (الفوائد) :الحساب المفتوح لا تتولد عنه أو تحتسب عليه أي فوائد ربوية لصالح الصندوق.

4. آلية التطهير (احتياطاً) : في حال حدوث أي إضافة غير مقصودة لفوائد ربوية على الحساب لأسباب فنية مصرفية، يُلتزم فوراً "التطهير الشرعي " بالتخلص منها في أوجه البر والمنافع العامة تحت إشراف وموافقة لجنة الرقابة الشرعية للشركة.

3- التزام مدير الاستثمار باختصاصات وآليات عمل لجنة الرقابة الشرعية (وفقاً لنشرة الإكتتاب)

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعي عن عدم التزام ببعض الآليات والإجراءات المنصوص عليها صراحةً بالصفحة رقم (44) بنشرة الاكتتاب الرئيسية لوثائق صندوق استثمار بكرة في المعادن، والمحددة لاختصاصات وآليات عمل "لجنة الرقابة الشرعية الفرعية"، والتي تتمثل في البنود التالية:

1. موافاة اللجنة بالتقارير الدورية :التزام مدير الاستثمار بموافاة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الفرعية ببيان ودورية منتظمة عن استثمارات الإصدار وفق النموذج والمواعيد التي تحددها اللجنة.
2. الاجتماعات الدورية والرقابة الاستثمارية : عقد اجتماع دوري نصف سنوي (أو كلما دعت الحاجة) تجمع بين مدير الاستثمار ومجلس إدارة الصندوق ولجنة الرقابة الشرعية، لضمان ممارسة أركان الرقابة الشرعية اللآتى:
   - للمراجعة وإصدار الفتاوى والموافقات قبل تنفيذ الاستثمارات.
   - لمتابعة النشاط الاستثماري، وضمان رصد أي انحراف أو تحول للأوعية الادخارية والاستثمارية إلى أنشطة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحديد آلية معالجة وإلغاء تلك المخالفات.

رد الشركة :

أفادت إدارة العمليات بالشركة علماً بأن باب الاكتتاب لصندوق المعادن قد تم غلقه رسمياً بتاريخ 22 أبريل 2026؛ ومن ثمّ لم تكن قد انقضت مهلة الستة أشهر الأولى المقررة لعقد الاجتماع الدوري حتى تاريخ إتمام أعمال الفحص .وتُؤكد الإدارة التزامها التام بجدولة وانعقاد الاجتماع النصف سنوي في موعده النظامي المحدد وفقاً لأحكام ونصوص مذكرة المعلومات.

كما طلبت الشركة من أعضاء الجنة الرقابة الشرعية تزويدها بنوعية البيانات والمؤشرات الاستثمارية المطلوب تقديمها لهم ، وتَقترح الإدارة أن تكون دورية التقديم "نصف سنوية"، مع تفويض الأمر بالكامل للجنة الشرعية لاتخاذ القرار المرجعي المناسب وفق ما تراه محققاً لمقاصد الرقابة الشرعية.

استثمار أموال الصندوق في الأدوات والسياسات الاستثمارية الحكومية

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعي بانه ورد في مذكرة معلومات الاكتتاب الرئيسية لصندوق استثمار بكرة في المعادن إمكانية توجيه جزء من استثمارات الصندوق إلى بعض الأدوات الاستثمارية الأخرى، والتي أُدرج ضمنها بند" سندات الخزانة الحكومية المصرية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية."

رد الشركة :

أفادت إدارة العمليات بالشركة بان صندوق الاستثمار فى المعادن لا يوجد لديه أي استثمارات في سندات الخزانة الحكومية المصرية ، بينما ذكرت فى نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق لآن شركة الصندوق ملتزمة بنماذج النشرات المعدة من قبل الهيئه العامة للراقابة المالية .

كما توكد الشركة التزامها بقواعد الاستثمار وفقاً الموافقة الشرعية الصادرة من سيادتكم 2023/09/23 و التى تنص على الموافقة على الاستثمار فى ادوات النقد الحكومية وهى متضمنه أذون خزانه وعليه يكون الاستثمار فى اذون الخزانة بحد أقصى 10% من إجمالي أموال الإصدار في حالة عدم توافر أى أدوات دخل ثابت أخرى متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانياً : منتجي (التوفير وكارت المعاش) المتوافقين مع حكام ومبادئ الشريعة الاسلامية:

1- عدم عرض واعتماد منتجي (حساب التوفير وكارت المعاش) على لجنة الرقابة الشرعية والهيئة العامة للرقابة المالية.

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعى عدم وجود مذكرة تفصيلية أو مذكرة معلومات شمولية تُبين الهيكلة الشرعية والدورة المستندية والخطوات الإجرائية والتنفيذية لمنتجي حساب التوفير و كارت المعاش.

بناءً عليه، يتبين عدم استيفاء عرض المنتجين بكامل تفاصيلهما وإجراءاتهما التشغيلية والتعاقدية على "لجنة الرقابة الشرعية بالشركة وذلك ضماناً لحقوق المستثمرين.

رد الشركة :

إفادت الشركة بأنه تم الحصول على موافقة مبدئية على الفكرة والخطوط العريضة للمنتجين، وجرى الاتفاق على إعداد واستكمال المذكرة التفصيلية الشاملة للمنتجين تمهيداً لعرضهما على لجنة الرقابة الشرعية في أقرب اجتماع قادم لاعتمادهما بصورة نهائية.

2- نوع الحساب المصرفي وطبيعة الأوعية الاستثمارية الموجه لها أموال (حساب التوفير وكارت المعاش.

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعى بان حساب شركة بكرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار والذى يتم فيه إيداع كافة المبالغ موضوع المنتجين مفتوح لدى البنك التجاري الدولي .

كما انه تم توجيه أموال كلا من حساب التوفير وكارت معاشى للإستثمار فى وثائق صناديق الاستثمار بالبنك العربى الافريقى وشركة بلتون هي صناديق استثمارية تقليدية لا تلتزم بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في مجالات وسياسات استثماراتها ،

رد الشركة

أوضحت إدارة الشركة المبررات الفنية والتشغيلية المحيطة بتلك التعاملات وفق الأبعاد التالية:

1- الكفاءة التقنية والبنية المصرفية :تم اختيار البنوك المتعامل معها نظراً لكونها بنوكاً متعددة الخدمات وتوفر بنية تكنولوجية متقدمة لتسهيل عمليات التحويل والمدفوعات السريعه (مثل نظام المقاصة الإلكترونية ACH بما يضمن جودة وسرعة العمليات التشغيلية للعملاء.

2- انتفاء العائد الربوي والتطهير الفوري :الحسابات المصرفية المفتوحة هي حسابات تشغيلية لا تحتسب عليها أي فوائد، وفي حال نزول أي فوائد أو عوائد تقليدية بطريق الخطأ الفني، تتعهد الشركة بالتبرع بها فوراً والتخلص منها في أوجه البر.

3- الطبيعة الانتقالية للمرحلة :كانت هذه الترتيبات تمثل مرحلة انتقالية مؤقتة لحين إتمام شركة بكرة لتكوين وإدارة المحافظ والصناديق إجراءات إطلاق صندوقها النقدي الاستثماري المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهو الصندوق الذي حصل بالفعل على الإجازة والموافقة الشرعية النهائية والتوقيع عليه من قِبل لجنة الرقابة الشرعية للشركة.

ثالثا : منتج شركة بكرة للتصكيك مشروع صكوك المضاربة الإصدار الأول بمبلغ 3 مليار جم والمتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية :

1- نوعية استثمار أرصدة حسابات الاصدار الاول صكوك "أمان" لدى وكيل السداد

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعى بان معظم الاستثمارات للأرصدة المودعة بالحسابات المعنية المختلفة و الخاصة بالاصدار لدى وكيل السداد (بنك قناة السويس) يتم استثمارها في اذون خزانة بما يخالف مار ورد بمذكرة معلومات الإصدار التي تنص على استثمار فوائض الأرصدة في اوعية استثمارية وادخارية متوافقة مع الشرعية الإسلامية ، ولم يتم موافاة المدقق الشرعي بالفتوى الصادرة / او وموافقة اللجنة الشرعية على استثمار الأموال الفائضة في اذون خزانة وعليه يتعين موافاة المدقق الشرعي بموافقة اللجنة الشرعية على هذا النوع من الاستثمار كمتطابق مع مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية .

رد الشركة

1- إستناداً إلى مذكرة المعلومات المعتمدة من الهيئه تؤكد الإدارة أن آلية إدارة السيولة والفوائض النقدية جاءت مُطابقة لما نصت عليه مذكرة المعلومات الحاصلة على الموافقة الشرعية من لجنة الرقابة الشرعية بتاريخ 2024/03/14، والمُجازة من اللجنة الشرعية المركزية بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2025/03/20 ان وجود الاستثمار في أوعية منخفضة المخاطر، مع الحفاظ على توافر السيولة اللازمة في الحسابات لحين قيام الشركة المستفيدة (شركة "أمان") بسحب واستخدام هذه الأموال لتمويل مشروعها المستهدف

2- كما انه تم بالفعل سحب كامل المبالغ النقدية المتواجدة في هذه الحسابات واستخدامها بالكامل من قِبل الشركة المستفيدة في تمويل غرض الإصدار وفقاً للجدول الزمني للتمويل.

2- حسابات خدمة التعثر وإصدار خطاب الضمان البنكي.

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعى بان الشركة مذكرة بتاريخ 30 يوليو 2026 تطلب فيها إصدار خطاب ضمان بنكي غير قابل للإلغاء بمبلغ 180مليون جنيه مصري صادر عن "بنك مصر " لصالح مالكي الصكوك، ليوجه لحسابات خدمة التعثر لمجابهة وتغطية نسب التعثر المحتملة العملاء للفئات الثلاث (المشروعات متناهية الصغر / السيارات / المشروعات المتوسطة والصغيرة الأخرى)، وذلك بناءً على قرار اجتماع مالكي الصكوك المنعقد بتاريخ 5 مايو 2026.

وهذا يخالف موافقة اللجنة الشرعية الفرعية لشركة بكرة للتصكيك الصادر بتاريخ 8/ 3/ 2026 على التعديل المطلوب لحساب خدمة التعثر في مذكرة المعلومات الخاصة بالاصدار الأول لشركة بكرة للتصكيك حيث (اوصت اللجنة الشرعية على جواز التعديل المطلوب بإصدار خطاب ضمان بنكي لصالح حسابات خدمة التعثر على ان يكون الخطاب صادر من احد البنوك الإسلامية) وعليه يتعين العمل على اصدار الخطاب الضمان من احد البنوك الإسلامية كأحد شروط اللجنة الشرعية الفرعية بتاريخ 8/ 3/ 2026.

رد الشركة

أفادت إدارة الشركة رداً على الملاحظة بأنه قد تم تدارك وتلافي هذه الملاحظة بالكامل؛ وجاري حالياً اتخاذ إجراءات إصدار خطاب الضمان الثاني المطلوب من خلال مصرف أبوظبي الإسلامي(ADIB) ، بصفته مصرفاً إسلامياً متوافقاً كلياً مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

3- إبرام عقود التأمين مع شركات تأمين تجاري

تبين من واقع الفحص والتدقيق الشرعى بان الشركة المستفيدة شركة أمان لتمويل المشروعات (بتاريخ 1 أبريل 2026 بإبرام عقد تأمين على الحياة مع "شركة كاف لتأمينات الحياة "عن الفترة الممتدة من 1 أبريل 2026 وحتى 31 مارس 2027.

وبالاطلاع والمراجعة الشرعية للوثيقة، تبين أن "شركة كاف" هي شركة تأمين تجاري (غير تكافلية)؛ وهو ما يُعد مخالفاً للتعليمات والاشتراطات الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية، والتي تنص صراحةً على وجوب أن تكون جميع عقود التأمين المبرمة من قِبل الشركة المستفيدة ("أمان") حصرية لدى شركات تأمين تكافلي إسلامي متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

رد الشركة

أفادت إدارة الشركة بأن هذا الالتزام الشرعي يقع في الأصل ضمن المسؤولية التشغيلية للشركة المستفيدة (شركة أمان) وليس ضمن النطاق المباشر لـ "شركة بكرة للتصكيك". وتُؤكد الإدارة أنه سوف يتم التنسيق والعمل مع شركة امان على تلافي هذه الملاحظة مستقبلاً في العقود والوثائق

التأمينية القادمة ، بالاضافة الى ما سبق أكدت إدارة شركة بكرة للتصكيك بان الواقع التامينى التكافلى فى السوق المصرى وفقاً للأبعاد التالية:

1. محدودية سوق التامين التكافل :يعاني قطاع التأمين التكافلي في السوق المصري من ندرة عدد الشركات المُرخص لها ومحدودية طاقتها الاستيعابية وتغطيتاها التأمينية، مما يشكل صعوبة بالغة في توفير تغطيات ائتمانية وحمايات تأمينية ضخمة تتناسب مع حجم وسعة محفظة الصكوك وفق القواعد الرقابية المرعية.
2. حماية أصول وحقوق مالكي الصكوك :لجوء الشركة المستفيدة ("أمان") للتعاقد مع شركة تأمين تجاري بهدف الحصول على تغطية ائتمانية مناسبة وشاملة لمخاطر المحفظة، وحفاظاً على أموال وحقوق مالكي الصكوك.

البند الثالث : نتائج الفحص والتدقيق الشرعي علي أعمال شركة بكرة القابضة :

يرى فريق التدقيق الشرعي أن مستوى التزام شركة بكرة القابضة للاستثمارات المالية بالضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة في معاملاتها وأنشطتها محل الفحص يُعد "مقبولاً إلى حدٍّ كبير"، شريطة استكمال تدارك الملاحظات واستيفاء التوصيات الواردة بهذا التقرير.

البند الرابع: التوصية العامة

يوصي فريق التدقيق الشرعي بضرورة رفع هذا التقرير النهائي بملفاته وملاحظاته كاملةً إلى لجنة الرقابة الشرعية للشركة؛ لإنظاره وإبداء الرأي الشرعي النهائي والاعتماد الصريح لما أفضت إليه نتائج أعمال الفحص والتدقيق الشرعي.

فريق التدقيق الشرعي

شركة معاملات للاستشارات المالية والشرعية

10 أكتوبر 2026 م